خلال اللقاء التشاوري بين وزراء التجارة والصناعة ورؤساء الاتحادات والغرف الخليجية

كانو: تكامل الجهود الحكومية والخاصة يعزز قدرة الاقتصاد الخليجي على مواجهة التحديات واستدامة النمو

أكد نبيل خالد كانو، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، أن ما يحظى به القطاع الخاص من اهتمام ودعم في دول مجلس التعاون يعكس المكانة المحورية التي يمثلها في مسيرة التنمية الاقتصادية، وحرص دول المجلس على تمكينه من أداء دوره كشريك فاعل في تعزيز النمو والاستثمار وخلق الفرص، بما يدفع نحو مستويات أكثر تقدمًا من التكامل الاقتصادي الخليجي.

جاء ذلك خلال مشاركته في اللقاء التشاوري الخامس عشر بين وزراء التجارة والصناعة ورؤساء مجالس الاتحادات والغرف التجارية بدول مجلس التعاون، الذي ناقش عددًا من الموضوعات والمبادرات المرتبطة بتطوير بيئة الأعمال، وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي، ومعالجة التحديات التي تواجه القطاع الخاص الخليجي.

وقال كانو: إن اللقاء التشاوري يجسد أهمية الشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص في دفع مسيرة العمل الاقتصادي الخليجي المشترك، ويوفر منصة مباشرة لتبادل الرؤى حول احتياجات مجتمع الأعمال والتحديات التي تواجهه، وبحث الحلول والمبادرات التي من شأنها تعزيز نمو اقتصادات دول المجلس ورفع قدرتها على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية المتسارعة.

وأكد أن تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي لا يقتصر على زيادة حجم التجارة والاستثمارات المتبادلة فحسب، وإنما يتطلب العمل بصورة متواصلة على تطوير البيئة التي يعمل فيها القطاع الخاص، وتسهيل حركة أصحاب الأعمال والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتذليل التحديات التي قد تحد من قدرة المؤسسات الخليجية على التوسع والاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة في أسواق دول المجلس.

وأضاف أن وجود قنوات مؤسسية منتظمة تجمع الوزراء المعنيين بالتجارة والصناعة مع رؤساء الغرف والاتحادات الخليجية يمثل عاملًا مهمًا في تقريب وجهات النظر وربط السياسات الاقتصادية باحتياجات السوق، مؤكدًا أن استدامة هذا الحوار من شأنها أن تعزز قدرة القطاعين العام والخاص على صياغة حلول مشتركة للتحديات الاقتصادية، وتطوير مبادرات تستند إلى الاحتياجات الفعلية لمجتمع الأعمال.

وأشار كانو إلى أن الاعتداءات الإيرانية الآثمة وما ترتب عليها من تداعيات على حركة التجارة والنقل وسلاسل الإمداد في المنطقة أكدت أهمية تعزيز جاهزية الاقتصادات الخليجية للتعامل مع الظروف الاستثنائية، وضمان استمرار تدفق السلع والمنتجات الأساسية، بما يحافظ على استقرار الأسواق واستمرارية النشاط الاقتصادي.

وأشاد بالقرارات الحكيمة والإجراءات الاستباقية التي اتخذتها قيادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبمستوى التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية في دول المجلس، والتي أسهمت في احتواء التداعيات والمحافظة على انسيابية حركة السلع وتوافر الاحتياجات الأساسية واستقرار الأسواق والأسعار، مؤكدًا أن ذلك يعكس متانة المنظومة الاقتصادية الخليجية وقدرتها على التعامل بكفاءة ومرونة مع التحديات والظروف الطارئة.

وشدد كانو على أن استدامة سلاسل الإمداد أصبحت جزءًا أساسيًا من الأمن الاقتصادي الخليجي، الأمر الذي يتطلب توسيع التعاون بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من الإمكانات اللوجستية والإنتاجية التي تتمتع بها دول المجلس، وبناء سلاسل قيمة خليجية أكثر تكاملًا ومرونة، بما يعزز قدرة الأسواق الخليجية على تأمين احتياجاتها والمحافظة على استقرارها.

وأوضح كانو أن القطاع الخاص الخليجي يمتلك إمكانات كبيرة للمساهمة بصورة أوسع في مسارات التنويع الاقتصادي والاستثمار والإنتاج، مشددًا على أهمية تهيئة الظروف التي تمكن المؤسسات الخليجية، بمختلف أحجامها، من بناء شراكات عابرة للحدود والاستفادة من المزايا والفرص التي تتمتع بها دول المجلس، بما يسهم في بناء قاعدة اقتصادية أكثر تكاملًا وترابطًا.

وأكد أهمية إعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساحة أكبر ضمن جهود التكامل الاقتصادي الخليجي، باعتبارها مكونًا رئيسيًا في اقتصادات دول المجلس ومصدرًا مهمًا لريادة الأعمال والابتكار وفرص العمل، لافتًا إلى أهمية تطوير المبادرات التي تسهل وصولها إلى التمويل والأسواق والفرص الاستثمارية، وتمكنها من التوسع خارج أسواقها المحلية والاستفادة من السوق الخليجية.

وأشار إلى أن معالجة التحديات التي تواجه القطاع الخاص يجب أن تسير بالتوازي مع تقديم مبادرات جديدة تفتح أمامه مجالات أوسع للنمو والاستثمار، بما يسهم في تعزيز التجارة البينية، وتشجيع الاستثمارات المشتركة، وبناء علاقات أكثر ترابطًا بين الشركات الخليجية، وتحويل الفرص المتاحة في دول المجلس إلى شراكات ومشروعات ذات قيمة مضافة.

وقال كانو: إن الغرف والاتحادات التجارية الخليجية تضطلع بمسؤولية أساسية في هذا المسار، من خلال تمثيل مصالح مجتمع الأعمال ونقل تطلعاته إلى الجهات المعنية، ورصد التحديات التي تواجه مختلف القطاعات، إلى جانب تقديم المقترحات والمبادرات التي تسهم في تطوير التشريعات والإجراءات وتحسين بيئة الأعمال.

وأعرب كانو عن تطلع غرفة تجارة وصناعة البحرين إلى أن تسهم مخرجات اللقاء التشاوري في الدفع بمزيد من المبادرات التي تخدم مجتمع الأعمال الخليجي، مؤكدًا حرص الغرفة على مواصلة التعاون مع اتحاد غرف دول مجلس التعاون والغرف والاتحادات الخليجية، وتعزيز التواصل مع الجهات الحكومية المعنية، بما يسهم في تعميق التكامل الاقتصادي وتوسيع دور القطاع الخاص في مسيرة التنمية.

«الصناعة والتجارة» وصادرات البحرين تنظمان ورشة عمل حول تعزيز جاهزية مؤسسات دول مجلس التعاون للتصدير

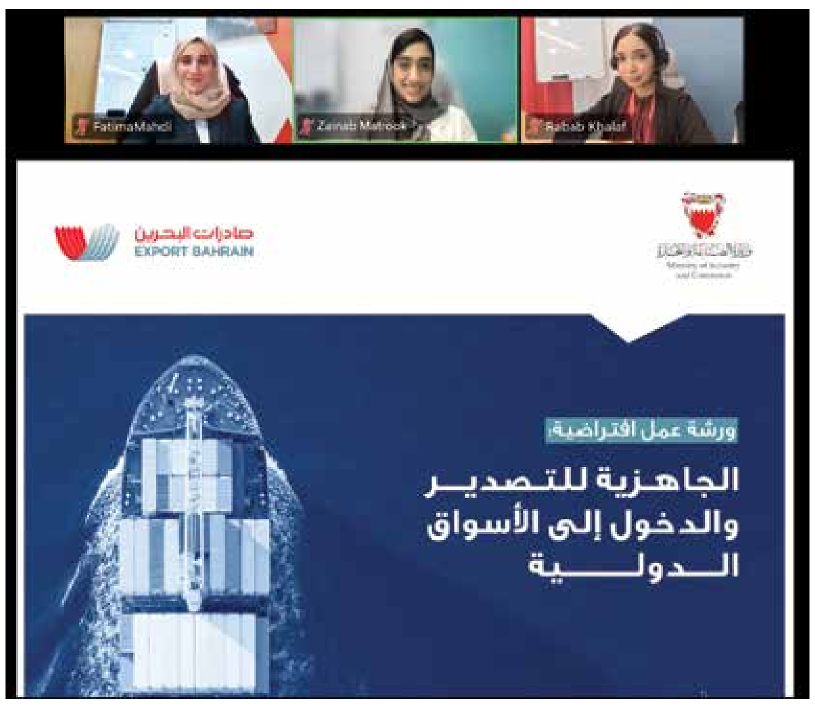

ورشة عمل افتراضية:
الجاهزية للتصدير والدخول إلى الأسواق الدولية

نظمت وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع صادرات البحرين ورشة عمل عبر تقنية الاتصال المرئي بعنوان «الجاهزية للتصدير والدخول إلى الأسواق الدولية»، استقطبت أكثر من 170 تسجيلًا من أصحاب الأعمال وممثلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في إطار الجهود المشتركة لتعزيز جاهزية مؤسسات القطاع الخاص للتوسع في الأسواق الإقليمية والدولية.

وتناولت الورشة مجموعة من المحاور المرتبطة بالاستعداد للتصدير، شملت تقييم جاهزية المؤسسة، ودراسة الأسواق وتحديد الفرص التصديرية، وتطوير المنتجات والخدمات بما يتناسب مع احتياجات الأسواق المستهدفة، إلى جانب بناء الاستراتيجية التسويقية واختيار القنوات المناسبة للوصول إلى العملاء في الأسواق الدولية.

كما ركزت الورشة على أهمية تبني منهجية متكاملة عند الاستعداد للتوسع الخارجي، تبدأ بفهم السوق والعملاء المستهدفين، مرورًا بتحديد الميزة التنافسية وتطوير العرض المناسب، ووصولًا إلى اختيار الأسواق والقنوات التسويقية الملائمة لدعم فرص النجاح والاستدامة في الأسواق الدولية. وتواصل وزارة الصناعة والتجارة وصادرات البحرين جهودهما في دعم نمو القطاع الخاص وتعزيز قدرات المؤسسات في مجال التصدير، من خلال توفير المعرفة وتبادل الخبرات وتهيئة المؤسسات للاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

ويأتي هذا التعاون في إطار الجهود الرامية إلى دعم نمو الصادرات وتنويع الأسواق المستهدفة، بما يسهم في تعزيز تنافسية المؤسسات الخليجية ودعم نمو الاقتصاد غير النفطي ومساهمته في التنمية الاقتصادية المستدامة.

«BIBF» ينظم هاكاثونا للابتكار في حلول منهجية التفكير التصميمي بمؤتمر الابتكار 2026

نظّم معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) ضمن فعاليات النسخة الثانية من مؤتمر ومعرض الابتكار في قطاع السكن الاجتماعي 2026، في مبادرة تهدف إلى تمكين الشباب من ابتكار حلول عملية ومستدامة تسهم في مواجهة التحديات المستقبلية لقطاع الإسكان.

وجاء الهاكاثون في إطار دور معهد BIBF في دعم الابتكار والتعلم التطبيقي وتنمية المهارات المستقبلية، حيث أتاح للمشاركين فرصة العمل ضمن فرق وتطوير أفكار مبتكرة تستجيب لتحديات واقعية في قطاع الإسكان، وصولاً إلى تقديم حلول ومقترحات قابلة للتطوير والتطبيق.

واعتمد الهاكاثون على منهجية التفكير التصميمي (Design Thinking) ، إلى جانب العمل الجماعي وحل المشكلات وتطوير الأفكار، بما أتاح للمشاركين دراسة التحديات من منظور المستفيد، وتحويلها إلى مفاهيم وحلول مبتكرة تخدم مستقبل القطاع، وتعزز الاستدامة وتحسن تجربة المستفيدين.

وبهذه المناسبة، قال الدكتور أحمد عبد الحميد الشيخ، الرئيس التنفيذي لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) : نؤمن في معهد BIBF بأن تطوير الثروة البشرية لا يقتصر على التدريب التقليدي، بل يمتد إلى توفير مساحات حقيقية للابتكار والتجربة والتفكير في حلول للتحديات التي تواجه مختلف القطاعات. ومن خلال هذا الهاكاثون، حرصنا على تمكين الشباب من توظيف مهاراتهم وأفكارهم بصورة عملية، وربط التعلم بالتحديات الواقعية«.

ويأتي تنظيم الهاكاثون بالتزامن مع تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين معهد BIBF ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني، حيث وقّع الجانبان مذكرة تفاهم على هامش المؤتمر، تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات التدريب وتبادل المعرفة والخبرات، وتطوير الكفاءات والمهارات، إلى جانب بحث فرص تطوير مبادرات وبرامج تسهم في تلبية الاحتياجات المستقبلية لقطاع الإسكان والتخطيط العمراني.

تداول 969 ألف سهم بقيمة 240 ألف دينار في البورصة

أقفل «مؤشر البحرين العام» يوم أمس الثلاثاء عند مستوى 1901.85 بانخفاض قدره 0.61 نقطة مقارنة بإقفاله يوم الإثنين، في حين أقفل «مؤشر البحرين الإسلامي» عند مستوى 899.03 بانخفاض قدره 1.14 نقطة مقارنة بإقفاله السابق.

وتداول المستثمرون في «بورصة البحرين» 969.26 ألف سهم، بقيمة إجمالية قدرها 240.78 ألف دينار بحريني، تم تنفيذها من خلال 82 صفقة، حيث ركز المستثمرون تعاملاتهم على أسهم قطاع المال الذي بلغت قيمة أسهمه المتداولة 168.02 ألف دينار أي ما نسبته 69.78% من القيمة الإجمالية للتداول وبكمية قدرها 733.60 ألف سهم، تم تنفيذها من خلال 44 صفقة.

وفيما يتعلق بأداء الشركات، جاء بنك السلام في المركز الأول إذ بلغت قيمة أسهمه المتداولة 78.65 ألف دينار أي ما نسبته 32.67% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 352.70 ألف سهم، تم تنفيذها من خلال 20 صفقة.

أما المركز الثاني فكان لبنك جي اف اتش بقيمة قدرها 34.57 ألف دينار أي ما نسبته 14.36% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 185.92 ألف سهم، تم تنفيذها من خلال 10 صفقات.

ثم جاء بنك البحرين الوطني بقيمة قدرها 28.60 ألف دينار أي ما نسبته 11.88% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 55 ألف سهم، تم تنفيذها من خلال 6 صفقات.

وتم يوم أمس تداول أسهم 14 شركة، ارتفعت أسعار أسهم 3 شركات، في حين انخفضت أسعار أسهم شركة واحدة، وحافظت بقية الشركات على أسعار إقفالاتها السابقة.

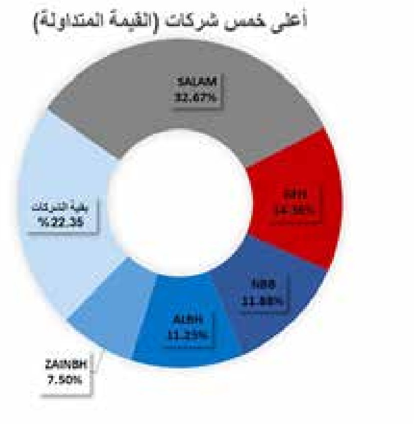

الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - البحرين:

متابعة ولي العهد رئيس الوزراء رسَّخت قدرة البحرين على صناعة الإنجازات عالميا

○ علي يوسف فردان.

أكد الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - البحرين علي يوسف فردان، أن النجاح الذي حققته مملكة البحرين في تنظيم جائزة البحرين الكبرى لطيران الخليج للفورمولا وان 2026 في ماليزيا يجسد ما تحظى به مسيرة التنمية والإنجازات في المملكة من رعاية واهتمام كريمَين من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، ومتابعة مستمرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بما أسهم في تعزيز حضور البحرين وترسيخ مكانتها على الساحة الدولية.

وأعرب فردان عن اعتزازه بما قدمته الكفاءات الوطنية خلال تنظيم السباق على حلبة سيبانغ الدولية، مؤكداً أن نجاح الحدث يعكس ما راكمته المملكة من خبرات وقدرات تنظيمية على مدى سنوات، وقدرتها على توظيف هذه الخبرات في إدارة فعاليات عالمية خارج حدودها وفق أعلى المستويات.

وأشار إلى أن ما تحقق في ماليزيا يعكس نجاح نهج الاستثمار المستمر في الكفاءات البحرينية، وما تحظى به من اهتمام ومتابعة من سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بما عزز قدرتها على تحمل المسؤولية وتمثيل المملكة بكفاءة واقتدار في المحافل الدولية.

وأكد فردان أن أهمية تنظيم جائزة البحرين الكبرى في ماليزيا تتجاوز البعد الرياضي، لما توفره الفعاليات العالمية الكبرى من فرصة لتعزيز حضور المملكة أمام مجتمع الأعمال والمستثمرين، والتعريف بما تتمتع به البحرين من بيئة اقتصادية تنافسية ومقومات جاذبة للأعمال والاستثمار والسياحة.

ولفت إلى أن نجاح الحدث يسهم في إبراز اسم البحرين أمام جمهور دولي واسع، ويدعم قدرتها على بناء روابط وشراكات جديدة مع الأسواق العالمية، مستفيدة من سمعتها وخبراتها المتراكمة وموقعها كمركز مالي وتجاري في المنطقة.

كما أوضح فردان أن إقامة السباق في ماليزيا تعكس متانة العلاقات التي تجمع مملكة البحرين ومملكة ماليزيا، وتوفر مساحة إضافية لتعزيز التواصل والتعاون بين البلدين وفتح آفاق أوسع للشراكات في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

واختتم تصريحه بالتأكيد أن النجاح الذي تحقق في ماليزيا يمثل إضافة جديدة إلى سجل المملكة، ويؤكد قدرتها على مواصلة صناعة الإنجازات وتوظيف خبراتها وكفاءاتها الوطنية بما يعزز مكانة البحرين وسمعتها على الساحة العالمية.

«العربية للطيران» تستأنف رحلاتها اليومية المباشرة بين رأس الخيمة وكوزيكود الهندية

أعلنت أول وأكبر شركة طيران اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، استئناف رحلاتها اليومية المباشرة بين رأس الخيمة ومدينة كوزيكود الساحلية في ولاية كيرالا الهندية اعتباراً من 16 أكتوبر 2026.

وقال عادل العلي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «العربية للطيران»: «يسرنا استئناف الرحلات اليومية المباشرة بين رأس الخيمة وكوزيكود، وإتاحة المزيد من خيارات السفر الاقتصادي المريحة والموثوقة بين الإمارات والهند. وتؤكد هذه الخطوة التزامنا بتعزيز السفر الجوي الاقتصادي وتلبية الطلب المتزايد على السفر بين الوجهتين».

ومع استئناف الخدمة المباشرة بين رأس الخيمة ومدينة كوزيكود، تواصل «العربية للطيران» تعزيز شبكة رحلاتها المباشرة من رأس الخيمة، والتي تضم وجهات أخرى مثل القاهرة وإسلام أباد ولاهور وبيشاور.

ويمكن للعملاء الآن حجز رحلاتهم المباشرة بين رأس الخيمة وكوزيكود عبر زيارة الموقع الإلكتروني للشركة.